أثر سياسة استهداف التضخم في النمو الاقتصادي – دراسة تطبيقية –

طالبة الدراسات العليا: سحر المسلط كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

اشراف الدكتور: نوار هاشم

ملخص الدراسة باللغة العربية

هدفت الدراسة إلى بيان مساهمة سياسة استهداف التضخم في تحقيق النمو الاقتصادي، في (تركيا، البرازيل)

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وقد تمت عملية جمع البيانات وذلك بالرجوع إلى المراجع النظرية والأدبيات العالمية، إضافة إلى موقع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، خلال الفترة (1990–2019) وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- نجحت الدول الأخرى في تبني سياسة استهداف التضخم، عبر تلبية متطلبات تطبيق هذه السياسة إذ فشلت في بادئ الأمر بسبب التحديات الداخلية والخارجية التي واجهتها ولكنها تمكنت فيما بعد من تطبيقها بنجاح.
- كما يمكن الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في استهداف التضخم في سوريا وتحقيق النمو الاقتصادي فيها، من خلال معرفة واقع تطبيق سياسة استهداف التضخم في البلدان المدروسة والخطوات المتبعة فيها لاستيفاء المتطلبات الأساسية لسياسة استهداف التضخم وآلية السياسة النقدية في ظل تطبيق سياسة استهداف التضخم فيها.

وقد أوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من تجارب الأسواق المتقدمة والناشئة والوقوف على مواطن القوة التي ساعدت في تحقيق نجاحها ووصولها إلى الهدف المحدد ومواطن الضعف التي عرقلت سير عملية الاستهداف وتسببت بحصول انحرافات خطيرة عن المعدل المستهدف.

الكلمات المفتاحية: التضخم، سياسة استهداف التضخم، النمو الاقتصادي.

Abstract

The study aimed to show the contribution of inflation targeting policy to achieving economic growth in (Turkey, Brazil) The researcher used the descriptive analytical method, and the data collection process was done by referring to the theoretical references and international literature, in addition to the website of the World Bank and the International Monetary Fund, during the period (1990-2019). The study reached a set of results, the most important of which are: - Other countries succeeded in adopting a policy of targeting inflation, by meeting the requirements of applying this policy, as it initially failed due to the internal and external challenges they faced, but subsequently managed to implement it successfully. It is also possible to benefit from the experiences of other countries in targeting inflation in Syria and achieving economic growth in it, by knowing the reality of implementing the inflation targeting policy in the studied countries and the steps taken in them to meet the basic requirements of the inflation targeting policy and the monetary policy mechanism in light of the application of the inflation targeting policy in them. The study recommended the necessity to benefit from the experiences of developed and emerging markets and to identify the strengths that helped in achieving their success and reaching the specified goal and the weaknesses that impeded the progress of the targeting process and caused serious deviations from the target rate. Key words: inflation, inflation targeting policy, economic growth.

أولاً: المقدمة

تعد مشكلة التضخم من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه أي اقتصاد في العالم، ونتيجة الاهتمام المتزايد بهذه الظاهرة، ظهرت إلى الوجود سياسة استهداف التضخم او ما يسمى " Inflation Targeting" كأحد الاستراتيجيات الحديثة في علاج التضخم، باعتبارها إطاراً لتحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية، يتمكن البنك المركزي من خلاله من خفض معدلات التضخم في المدى القصير والمحافظة على استقرار الأسعار في الأجل الطويل.

حيث يتمثل الاستهداف في الإعلان الصريح عن معدل أو مجال يسمح فيه بتغيير معدلات التضخم الفعلي، إذ تطمح هذه السياسة إلى السيطرة على التضخم والحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي عند المستويات المطلوبة، بما يعزز النمو الاقتصادي، ويوفر بيئة اقتصادية تتميز بمعدلات نمو غير تضخمية.

ثانياً: الدراسات السابقة

الدراسات العربية

1- دراسة (عبد الرزاق وآخرون، 2019) بعنوان: *دور السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر (2018/2006).*

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تحكم السياسة النقدية في التضخم من خلال تطبيق سياسة استهداف التضخم عبر القيام بدراسة تحليلية لمدى فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (2006-2018) وقد تم التوصل إلى أن السياسة النقدية المتبعة في الجزائر تتحكم بالتضخم نسبياً فقط لأن أصل التضخم في الجزائر ليس نقدياً بحتاً وإنما يتعلق أيضاً بأسباب مؤسساتية وهيكلية، كما لا يمكن تطبيق سياسة استهداف التضخم لعدم توفر الشروط الأولية لهذه السياسة وأهمها استقلال البنك المركزي.

2- دراسة (الموسوي وآخرون، 2018) بعنوان: *قياس وتقييم سياسة استهداف التضخم في أسواق مختارة.*

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع تطبيق سياسة استهداف التضخم في (نيوزيلندا، بريطانيا، تشيلي، تركيا) والوقوف على إمكانية تطبيقها في الاقتصاد العراقي الذي شهد ارتفاعات

حادة في معدلات التضخم وصلت إلى مستوى التضخم الجامح وارتفاع في حجم الإصدار النقدي وتدهور كبير في سعر صرف الدينار العراقي، وقد توصلت الدراسة إلى أن عدم توفر شروط تطبيق هذه السياسة في العراق حال دون تطبيقها لكن بالإمكان اعتماد هذا الأسلوب في إدارة السياسة النقدية في المستقبل على أن يسبق ذلك تذليل الصعوبات التي تواجه تنفيذ هذه السياسة.

الدراسات الأجنبية

1- دراسة (Eroglu, Cınar, Eroglu, 2017) بعنوان :

"An evaluation of the effectiveness of an inflation targeting strategy in Turkey"

" تقييم لفعالية استراتيجية استهداف التضخم في تركيا "

هدفت الدراسة إلى تحليل أداء استراتيجية استهداف التضخم باستخدام طريقة مربعة (LSM) مع نموذج الانحدار للظروف الاقتصادية في تركيا، وقد توصلت الدراسة إلى أن نظام استهداف التضخم له تأثير إيجابي على أداء معدل التضخم، عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام استهداف التضخم ومعدل النمو، وجود علاقة إيجابية ولكن ضعيفة بين نظام استهداف التضخم وأداء سعر الصرف، كما أن نظام استهداف التضخم له تأثير إيجابي قوي على أداء سعر الفائدة الاسمي.

2- دراسة (Mishkin, Frederic,2004) بعنوان :

"**Can Inflation Targeting Work in Emerging Market Countries?**

هل يمكن العمل باستهداف التضخم في دول الأسواق الناشئة"

هدفت الدراسة إلى إيجاز سبب اختلاف اقتصاديات الأسواق الناشئة عن الاقتصاديات المتقدمة ثم مناقشة أهمية تطوير السياسة المالية والنقدية لنجاح استهداف التضخم في دول الأسواق الناشئة، حيث تعرض الدراسة تجارب البلدان الناشئة (شيلي والبرازيل) توضح ما يلزم لجعل استهداف التضخم يعمل بشكل جيد وكيف يتعاملون مع تقلبات أسعار الصرف، ومن ثم توضح دور صندوق النقد الدولي في تعزيز نجاح استهداف التضخم في بلدان الأسواق الناشئة، وقد توصلت الدراسة إلى أن استهداف التضخم أكثر تعقيداً في بلدان الأسواق الناشئة وبالتالي ليس دواء للمشاكل التي تتعرض لها، آلا أنه

يمكن أن يكون استهداف التضخم بمثابة أداة قوية للمساعدة في تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي في هذه البلدان.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث الهدف، في تناولها موضوع سياسة استهداف التضخم، وفي اتباعها المنهج الوصفي التحليلي، ألا أنها اختلفت عنها في دراستها لأثر سياسة استهداف التضخم في تركيا والبرازيل، وإمكانية الاستفادة من تطبيق سياسة استهدف التضخم فيها في بيئة الأعمال السورية.

ثالثاً: مشكلة الدراسة

شهدت معظم دول العالم ارتفاعات حادة في معدلات التضخم، نتيجة لأسباب عدة منها ما هو داخلي سببته الأزمات الداخلية، ومنها ما هو خارجي، وكان لارتفاع معدلات التضخم آثار سلبية عديدة على كافة الجوانب الاقتصادية الداخلية والخارجية، ونتيجة للآثار السلبية المترتبة على هذه الظاهرة فقد قامت العديد من الدول بتبني سياسية استهداف التضخم وذلك رغبةً منها في تحقيق معدلات تضخم منخفضة من جهة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى والتي كان في مقدمتها نيوزيلندا، ومن ثم اعتمدت هذه السياسة من قبل العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

وعليه تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الآتي:

1- هل ساهم تطبيق سياسة استهداف التضخم بأدواتها المتمثلة بـ (معدل التضخم، معدل الفائدة الحقيقي، سعر الصرف، التغير بالعرض النقدي) في تحقيق النمو الاقتصادي في كل من تركيا والبرازيل خلال فترة الدراسة؟

2- هل تختلف درجة معدل النمو الاقتصادي في تركيا والبرازيل نتيجة تطبيق سياسة استهداف التضخم فيها؟

رابعاً: أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1- إبراز دور سياسة استهداف التضخم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال التطرق إلى التجارب الناجحة لبعض الدول في استخدام سياسة استهداف التضخم وكيفية الاستفادة منها

2- الحصول على نتائج يمكن الاستفادة منها في سورية إذا ماتم تبني سياسة استهداف التضخم فيها.

3- بيان الاختلاف في معدل النمو الاقتصادي في تركيا والبرازيل نتيجة تطبيق سياسة استهداف التضخم فيها.

خامساً: أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من كونها تعالج موضوعاً هاماً في الاقتصاد وهو التضخم نتيجة للآثار السلبية المترتبة عليه من خلال تبني سياسة عرفت بسياسة استهداف التضخم، حيث تهدف الى تقليل معدلات التضخم وتحقيق النمو الاقتصادي وتعرض هذه الدراسة تجربة كل من تركيا والبرازيل في استخدام سياسة استهداف التضخم وتضع بعض المقترحات لصانعي السياسة في سورية من أجل الاستفادة من هذه التجارب في التوصل إلى تجربة ناجحة في استهداف التضخم.

سادساً: منهجية الدراسة

تم الاعتماد على كل من المنهج الوصفي التحليلي.

الإطار النظري للدراسة

سياسة استهداف التضخم

أولاً: مفهوم سياسة استهداف التضخم

تعد سياسة استهداف التضخم من أحدث السياسات التي ظهرت على الساحة الدولية، حيث تم تبنيها من قبل العديد من الدول منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، وقد أتى ذلك التوجه مواكباً للأزمات التي نتجت عن تطبيق الاستراتيجيات البديلة، مثل استهداف سعر الصرف، كما جاء تبنيها كجزء من الدعم الفني أو مشروطية الاستدانة

من قبل صندوق النقد الدولي (السياسة النقدية تحت إطار استراتيجية استهداف التضخم، 2018، ص 8)

تعرف سياسة استهداف التضخم بأنها: أداة وسيطة يتم استخدامها من قبل المصرف المركزي لإدارة السياسة النقدية، وتحقيق معدل تضخم مستهدف في إطار زمني محدد، وذلك من خلال آليات السياسة النقدية، على أن يعطى للمصرف المركزي استقلالية كاملة في وضع السياسات وأن يكون مسؤولاً عن النتائج المتحققة (بن عدة، 2017، ص 10)

كما عرفت بأنها: نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي لمجالات أو هدف كمي (رقمي) لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة، أو أكثر مع الاعتراف الظاهر بأن تخفيض واستقرار التضخم هو الهدف الأولي للسياسة النقدية (وجدي، 2016، ص94)

ثانياً: أسباب التوجه نحو سياسة استهداف التضخم

هناك العديد من العوامل التي ساعدت على التوجه نحو سياسة استهداف التضخم لعل أبرزها ما يلي:

1- ارتفاع التضخم في سنوات الثمانينات قد أثر سلباً على النمو الاقتصادي لذا وجب التحكم في معدل التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل (مسعودة ومرزوق، 2016، ص 57)

2- يحدد المصرف المركزي معدل أو مجال التضخم في فترة محدودة متفادياً بذلك مشكلة تضارب الاستهدافات (كاستهداف سعر الصرف، أو المجاميع النقدية) كما إن تحديد هذه المعدلات من شأنها أن تضع قيود أمام السلطة النقدية في إدارة السياسة النقدية (بندر، 2018، ص 3)

3- تزايد الإبداعات وتنامي الابتكارات المالية وتحرير رأس المال الأمر الذي انعكس سلبياً على طبيعة العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي وهو ما تكون نتيجته تكرار حدوث الأزمات والتقلبات الاقتصادية الدورية (جباري، والعوادي، 2014، ص 76)

4- نجاح تجارب استهداف التضخم في الدول الصناعية بعد تخفيض معدلات التضخم ورفع معدلات النمو وزيادة القدرة عل التصدي للصدمات الاقتصادية جعل هذه السياسة ذات مصداقية ومرونة متميزة (عينو، 2015، ص 37)

ثالثاً: شروط ومتطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم

لتطبيق سياسة استهداف التضخم لا بد من استيفاء جميع المتطلبات المؤسسية والاقتصادية اللازمة لذلك، كتوفير عدد من الأدوات غير المباشرة لإدارة السياسة النقدية، وتعزيز المصداقية والشفافية، إضافة إلى توافر القدرة لدى المصرف المركزي على متابعة البيانات وعمل التنبؤات اللازمة، لمعرفة اتجاهات معدلات التضخم ويتم ذلك عبر التدريب وتقوية القدرات التحليلية والتقنية والعملية لموظفي البنك المركزي، والعمل على مواصلة الجهود من أجل تحسين كافة العناصر التي تدخل في عملية اتخاذ قرارات السياسة النقدية (ادريس، 2018، ص 21)

أ- الشروط والمتطلبات الاقتصادية لاستهداف التضخم:

تؤثر الضغوط المالية، وضيق الأسواق المالية، وضعف النظام المصرفي على استقلالية المصرف المركزي وإدارة السياسة النقدية، مما يتطلب التنسيق الكامل بين السياسات المالية والنقدية، والتناسق والتطابق بينهما، وذلك بهدف استقرار الطلب على النقود، وكسب الثقة بالعملة الوطنية، بما يمكن المصرف المركزي من القيام بدوره وتحقيق أهداف التضخم وتفادي الآثار السلبية التي قد تؤدي إلى الانكماش الاقتصادي وإلى الأزمات المالية والمصرفية (بشيشي، 2015، ص 107)

ب- الشروط والمتطلبات العامة لاستهداف التضخم:

يقصد بها المعايير أو الخصائص التي يجب أن تتميز بها الدولة المعنية: كالإعلان العام عن أهداف رقمية لمعدل التضخم في الأجل المتوسط حيث تلتزم السلطة النقدية التزاماً صريحاً بتحقيق معدل تضخم محدد خلال فترة زمنية محددة، والتزام مؤسساتي لاستقرار الأسعار كهدف أولي للسياسة النقدية في المدى الطويل، وزيادة شفافية السياسة النقدية ومصداقيتها للاتصال بالجمهور والأسواق حول خطط وأهداف صانعي السياسة النقدية، وتبادل المعلومات معها، كما يجب أن تتوفر لدى المصرف المركزي آليات متقدمة للتنبؤ

بمعدل التضخم المحلي، وزيادة مسؤولية المصرف المركزي بغية إنجاز الهدف النهائي من خلال إخضاعه للمساءلة (مسعودة ومرزوق، 2016، ص 50)

ت- الشروط الأولية الأساسية لاستهداف التضخم:

تتمثل الشروط الأساسية في تلك المعايير التي يجب أن تتوفر في دولة ما حتى تكون لسياسة استهداف التضخم فعالية أكبر في تطبيقها وهي:

1- استقلالية المصرف المركزي: وهو من أهم الشروط الأولية التي تساعد المصرف المركزي للوصول إلى الهدف النهائي من استخدام سياسته النقدية وذلك بإعطائه قدراً أكبر من الحرية في استخدام سياسته النقدية وتوجيه أدواتها بشكل فعال لبلوغ أهدافها (الموسوي وآخرون، 2018، ص 33)

2- امتلاك هدف محدد: يتمثل الشرط الثاني بتوفر هدف واحد لسياسة استهداف التضخم هو معدل محدد للتضخم لمدة زمنية محددة، أي تخلي المصرف المركزي عن أي استهدافات اسمية أخرى مثل الأجور أو مستوى التشغيل، أو سعر الصرف الاسمي، يمكن أن تتعارض مع تحقيق الاستقرار في الأسعار على المدى الطويل (الموسوي وآخرون، 2018، ص 33) ولتجنب تلك المشاكل يجب ألا تكون هناك أي متغيرات اسمية مستهدفة مع النظر إلى هدف التضخم المنخفض في المدى الطويل هو الهدف الأساسي والوحيد لسياسة النقدية (عبد الرزاق وآخرون، 2019، ص 29)

3- وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم: حيث يجب أن يكون هناك علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم يمكن التنبؤ بها، كما يتوجب على السلطة النقدية أن تكون قادرة على التنبؤ بالتضخم وتقديره عند مستوى يمكن تحقيقه والتحكم فيه، وفقاً للمعلومات المستقبلية المتاحة، وذلك من خلال بناء نموذج ديناميكي قادر على تحديد حجم الانحرافات عن المسار المحدد والإيعاز للسياسة النقدية لاستخدام أدواتها المتاحة بفاعلية من أجل إعادته إلى مستواه المحدد (الموسوي وآخرون، 2018، ص 33)

النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي مصطلحاً جديداً نسبياً في التاريخ البشري، وقد اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها (كبداني، 2013، ص 16)

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي:

عرف النمو الاقتصادي بأنه: حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، كما عرف على أنه: الزيادة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية. (محمد، ومصطفى، 2017، ص 30)

كما يعرف النمو بأنه الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (القيمة لسوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل بلد ما خلال فترة زمنية) (حواس، 2016، ص 22)

ثانياً: فوائد النمو الاقتصادي

شكل النمو الاقتصادي هدفاً تسعى غالبية اقتصادات الدول النامية والمتقدمة إليه وذلك لانعكاساته الإيجابية على مستوى الدخل الفردي وبالتالي مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات من هنا شرعت دول عديدة في تطبيق سياسات وبرنامج تصحيح اقتصادية تهدف الى تحريك عجلة النمو الاقتصادي بهدف الوصول الى التنمية المستدامة التي تساهم في معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية كالفقر والبطالة وتذبذب ومستويات الأسعار وقد ارتبط مفهوم النمو الاقتصادي بالتطور المالي لاثر ذلك في كفاءة وفعالية استغلال مصادر التمويل المتاحة وتوجيهها عبر قنوات الاستثمار المختلفة بما يتلاءم مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (زريقات، 2015، ص 6)

يمكن تلخيص أهم فوائد النمو الاقتصادي بما يلي (حكيم، 2018، ص 39)

1- تحسين مستوى المعيشة: تعتبر تسحين مستويات المعيشة من الفوائد الأساسية للنمو الاقتصادي، حيث أن الزيادة في كمية السلع والخدمات التي يقدمها الجهاز الإنتاجي سوف تتيح للسكان الحصول على مزيد من هذه السلع والخدمات. ومن ناحية أخرى فإن تحسين مستوى الدخل يمكن الأفراد من الإنفاق بشكل أكبر من أجل تملك السلع المعمرة مقابل تخصيص حصة أقل للسلع الاستهلاكية الضرورية.
2- مكافحة الفقر: حيث يساعد النمو الاقتصادي الحكومة على اتخاذ الإجراءات المختلفة من أجل مكافحة الفقر، فزيادة الأرباح سوف تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية، وبالتالي فإنه يمكن تخصيص جزء من موازنة الدولة من أجل زيادة فرص العمل ودعم قطاعات الصحة المجانية، التي تستهدف المجتمعات الفقيرة والمعوزة، بالإضافة إلى دعم قطاع التعليم وتقديم إعانات للفقراء.
3- تحسين مستوى الخدمات العامة: إن زيادة الحصيلة الضريبية، الناتجة عن زيادة مستوى الدخل، وكنتيجة للنمو الاقتصادي من الممكن استخدامها من أجل تحسين المستوى الكمي والنوعي للخدمات العامة التي تقدمها الدولة، مثل الخدمات الصحية والتعليم، وكل ذلك سوف يؤدي إلى تحسين إنتاجية قوة العمل (رأس المال البشري) مما يساهم في تعزيز إجراءات الإنماء الاقتصادي.

الإطار العملي للدراسة

تجارب دولية في استهداف التضخم

في بداية التسعينات اتبعت العديد من البلدان أسلوباً حديثاً لإدارة السياسة النقدية وذلك بهدف تحقيق الاستقرار في الأسعار، حيث بلغ عدد الدول المطبقة لهذه السياسة حتى عام 2019 نحو 40 دولة، وتتنوع هذه الدول ما بين دول صناعية متقدمة ودول أخرى ناشئة أو نامية (Jahan, 2019, P 17)، كما طبقتها كل من فنلندا واسبانيا وسلوفاكيا ثم عدلت عنها بعد أن تبنت اليورو كعملة محلية، كما تبنتها كل من أرمينا والتشيك وبولندا وهنغاريا (Fisher, 2019, P 22)

أولاً: تجربة تركيا في استهداف التضخم

في عام 2000 عمدت تركيا على تحقيق استقرار في الاسعار عن طريق سياسة استهداف سعر الصرف، حيث كان الاقتصاد بحاجة ماسة إلى نظام نقدي بديل، وبعد انهيار سياسة سعر الصرف تم تخفيض العملة المحلية وهى الليرة التركية بشكل واضح وارتفعت نسبة التضخم لتبلغ 68% عام 2001 ، ومن اجل تخفيض هذا المعدل تبنت تركيا سياسة استهداف التضخم الضمني، وفي بداية عام 2002 أصبح البنك المركزي يتمتع بالاستقلالية التامة، أما في عام 2005 تم عقد اجتماعات لمجلس النقد بهدف اتخاذ قرارات حاسمة تتعلق بمستوى أسعار الفائدة وعلى أعقاب هذه الاجتماعات نشر البنك المركزي بياناً أكد فيه أن السياسة النقدية أصبحت أكثر قابلية للتنبؤ.

وفي عام 2006 تم الاعتماد الرسمي للسياسة حيث اتخذ البنك المركزي التركي الإجراءات الآتية: (بوشرمة وبوعاملي، 2013، ص 10)

- تم اختيار مؤشر أسعار الاستهلاك لقياس التضخم باعتباره المؤشر الذي يتمتع بسهولة كبيرة للمتابعة والقراءة الواضحة لدى الجمهور، بالإضافة إلى القدرة الجيدة على قياس تكلفة المعيشة.
- معدلات التضخم المستهدفة للفترة (2006-2008) هي (5%-4%-4%) على التوالي.

- تم تحديد نطاق السماح بالتغير لمعدل التضخم الفعلي بحوالي 2% مقارنة بالمعدل المستهدف كما قدم البنك المركزي الفاصل الزمني اللازم لترك معدل التضخم الفعلي تتغير وإعطاء التفسيرات الملائمة لذلك.
- تم إنشاء الأفق الزمني حتى يصل فيه معدل التضخم إلى قيمته المثلى ويحتوي هذا الإجراء تحديداً ضمنياً للسرعة اللازمة للتدخل لمعالجة الاختلال عند وقوعه، ويعتبر هذا من صميم الإجراءات المتعلقة بالسياسة في المدى المتوسط.

نجاح سياسة استهداف التضخم في تركيا

كان من ضمن أسباب نجاح سياسة استهداف التضخم في تركيا ما يلي: (بندر، 2015، ص 19)

- استقلالية البنك المركزي إذ استطاعت تركيا زيادة درجة استقلالية البنك المركزي لديها بإدخال تعديلات على قانون البنك المركزي وحل مشاكله مع الخزينة العامة والحرية من الهيمنة المالية.
- امتلاك تركيا لهدف وحيد هو استقرار الأسعار وإعطاء هذا الهدف الأولوية علاوة على ذلك فإن سعر الصرف أصبح أكثر مرونة منذ عام 2001، إذ احتاجت إلى استخدام أداة ارتكاز أخرى بعد قيامها بتعويم سعر الصرف ومن ثم تبنيها لسياسة استهداف التضخم.
- تحسن سياسة الاتصال وشفافية المعلومات وتطوير أدوات وطرق جديدة للتنبؤ بالتضخم حيث قام البنك المركزي بتصميم عدد من النماذج لتشخيص وضع الاقتصاد التركي إلى جانب إصدار تقارير شهرية دورية وتقارير خاصة بسوق النقد الأجنبي والسياسة النقدية وكان لهذه الشفافية الجديدة آثار إيجابية في زيادة ثقة المتعاملين بالسوق.

الجدول رقم (1) المؤشرات الاقتصادية في تركيا خلال الفترة (1990–2019)

العام	التضخم	سعر الفائدة	سعر صرف رسمي	نمو المعروض النقدي	استهداف التضخم	نمو إجمالي الناتج المحلي
1990	60.30	6.44	0.003	53.08	0	9.27
1991	65.98	5.20	0.004	82.93	0	0.72
1992	70.08	5.16	0.007	78.14	0	5.04
1993	66.09	5.38	0.011	64.22	0	7.65
1994	105.21	-7.75	0.030	144.80	0	-4.67
1995	89.11	18.01	0.046	104.19	0	7.88
1996	80.41	21.22	0.081	116.54	0	7.38

7.58	0	97.80	0.152	15.45	85.67	1997
2.31	0	89.32	0.261	-18.69	84.64	1998
-3.39	0	101.99	0.419	25.29	64.87	1999
6.64	0	40.66	0.625	21.34	54.92	2000
-5.96	0	90.37	1.226	19.10	54.40	2001
6.43	0	27.89	1.507	20.52	44.96	2002
5.61	0	14.44	1.501	18.07	21.60	2003
9.64	0	20.79	1.426	14.24	8.60	2004
9.01	0	35.97	1.344	14.02	8.18	2005
7.11	1	22.17	1.428	9.09	9.60	2006
5.03	1	15.23	1.303	11.27	8.76	2007
0.85	1	24.82	1.302	6.99	10.44	2008
-4.70	1	12.66	1.550	12.92	6.25	2009
8.49	1	18.55	1.503	3.50	8.57	2010
11.11	1	15.20	1.675	1.36	6.47	2011
4.79	1	10.42	1.796	1.93	8.89	2012
8.49	1	21.15	1.904	1.85	7.49	2013
5.17	1	11.18	2.189	1.89	8.85	2014
6.09	1	16.51	2.720	6.77	7.67	2015
3.18	1	17.65	3.020	7.98	7.78	2016
7.47	1	16.35	3.648	7.70	11.14	2017
2.83	1	18.38	4.828	9.80	16.33	2018
0.88	1	27.02	5.674	6.25	15.18	2019

المصدر: البنك الدولي

تجربة البرازيل في استهداف التضخم

في مواجهة الأزمات المالية في آسيا أعلن البنك المركزي البرازيلي عام 1999 عن التطبيق الرسمي لسياسة التضخم وتم استهداف معدلاً للتضخم يبلغ 8%، مع هامش سماح (+/− 2) استخدمت البرازيل معدل الفائدة لليلة واحدة بين المصارف بمثابة الهدف التشغيلي للسياسة النقدية كما قامت بتطبيق سياستها النقدية من الناحية التشغيلية من خلال عمليات السوق المفتوحة على سندات الخزانة أو السندات التي يصدرها البنك

المركزي البرازيلي، كما لجأ البنك المركزي البرازيلي إلى تنظيم السيولة المتاحة في البنوك والمؤسسات المالية من خلال مجموعة من الأدوات هي: متطلبات الاحتياطي القانوني وسعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة، والتي تعد الأداة الأساسية في إدارة السياسة النقدية حيث يتدخل البنك المركزي بائعاً أو مشترياً لسندات حكومية يتم تسعيرها وفقاً لقوى السوق، حيث يعتمد البنك المركزي على عمليات الشراء النهائي وعمليات الشراء مع إعادة البيع (جلال الدين، 2017، ص 229)

نجاح سياسة استهداف التضخم في البرازيل

سمح تطبيق سياسة استهداف التضخم في البرازيل بالتخفيف من وتيرة التوقعات السلبية ولا سيما بعد اعتماد نظام الصرف المرن ويرجع ذلك إلى التحسن الكبير الذي تحقق في مجال زيادة شفافية البنك المركزي وقدرته على خدمة الهدف النهائي بكفاءة عالية وتعزيز السياسة المالية بما يتلاءم ومتطلبات النظام الجديد. (جباري، والعوادي، 2014، ص 97)

الجدول رقم (2) المؤشرات الاقتصادية في البرازيل خلال الفترة (1990–2019)

العام	التضخم	سعر الفائدة	سعر صرف رسمي	نمو المعروض النقدي	استهداف التضخم	نمو إجمالي الناتج المحلي
1990	2947.73	25.29	0.00	640.87	0	-3.10
1991	432.79	49.23	0.00	501.62	0	1.51
1992	951.96	60.00	0.00	1749.38	0	-0.47
1993	1927.38	40.15	0.04	3280.65	0	4.67
1994	2075.89	80.24	0.66	1102.38	0	5.33
1995	66.01	28.40	0.92	44.30	0	4.42
1996	15.76	55.46	1.01	31.03	0	2.21

3.39	0	17.24	1.08	65.41	6.93	1997
0.34	0	12.02	1.16	77.62	3.20	1998
0.47	1	18.12	1.81	67.06	4.86	1999
4.39	1	19.70	1.83	48.50	7.04	2000
1.39	1	38.41	2.35	45.64	6.84	2001
3.05	1	6.14	2.92	48.34	8.45	2002
1.14	1	18.58	3.08	46.45	14.71	2003
5.76	1	13.57	2.93	43.78	6.60	2004
3.20	1	18.35	2.43	44.64	6.87	2005
3.96	1	16.76	2.18	41.24	4.18	2006
6.07	1	22.02	1.95	35.02	3.64	2007
5.09	1	17.88	1.83	35.37	5.68	2008
-0.13	1	15.69	2.00	34.79	4.89	2009
7.53	1	13.72	1.76	29.12	5.04	2010
3.97	1	16.58	1.67	32.83	6.64	2011
1.92	1	13.21	1.95	26.58	5.40	2012
3.00	1	10.14	2.16	18.50	6.20	2013
0.50	1	12.91	2.35	22.40	6.33	2014
-3.55	1	11.56	3.33	33.83	9.03	2015
-3.28	1	11.39	3.49	40.70	8.74	2016
1.32	1	4.19	3.19	41.76	3.45	2017
1.32	1	7.10	3.65	34.66	3.66	2018
1.14	1	8.60	3.94	31.99	3.73	2019

المصدر: البنك الدولي

سياسة استهداف التضخم في سورية:

تقضي استراتيجية استهداف نمو عرض النقود من وجهة نظر النقديين ضرورة توافق نمو العرض النقدي بالتزامن مع نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة ذاتها، وقد عملت سورية على استهداف نمو عرض النقود بالتزامن مع استهداف التضخم، وتَوضّح ذلك من خلال الخطة الخمسية العاشرة التي تم من خلالها الإعلان عن معدل مستهدف لنمو العرض النقدي محدد بـ /8%/ سنوياً خلال الفترة الخمسية العاشرة بين أعوام /2010-2006/، ولم تنجح السلطات النقدية في استهدافها لنمو العرض النقدي في الفترة المذكورة، كما أنّ الاقتصاد السوري باستثناء عام 2009 قد شهد ارتفاعاً في معدلات نمو العرض النقدي تجاوزت المعدل المستهدف /8%/ (قطماوي، 2016، ص 88)

وللوصول إلى هدف مصرف سورية المركزي في الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة نسبياً، تم الحفاظ على تقارب بين نمو نسبتي الكتلة النقدية M1 والسيولة المحلية M2، وبالنسبة لإدارة سعر الصرف، فإنّ سياسة سعر الصرف المتبّعة من قبل مصرف سورية المركزي تقوم على إدارة سعر صرف حقيقي فعّال قريب من مستوياته التوازنيّة وضبط تقلبات الليرة السورية مقابل المكونات الأساسية لسلة الربط (SDR) وذلك بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، فوجود عملة وطنية مستقرة يعتبر مؤشراً رئيساً على استقرار بيئة الاقتصاد الكلي، وبالتالي تحقيق التوازن السليم بين ضبط معدلات التضخم من جهة، والحفاظ على تنافسية الاقتصاد السوري خاصة ما يتعلق بتشجيع الصادرات على المدى المتوسط والطويل من جهة أخرى (تقرير التضخم كانون الثاني، 2011، ص 9-11)

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

تم عرض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة (Descriptive Statistics) من خلال: الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأعلى قيمة وأقلها، وذلك لوصف متغيرات الدراسة وصفاً يعكس واقع البيانات.

الجدول رقم (3) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
معدل التضخم	60	3	2948	160.97	526.086
معدل الفائدة	60	-19-	80	25.96	21.136
سعر الصرف	60	0	6	1.68	1.292
نمو المعروض النقدي	60	4	3281	151.74	494.694
النمو الاقتصادي	60	-6-	11	3.41	3.919

المصدر: إعداد الباحثة

- بلغ الوسط الحسابي لمعدل التضخم (160.97)، وبلغت أكبر قيمة لمعدل التضخم (2948)، وأقل قيمة (3)، مم يدل على انخفاض معدل التضخم بشكل واضح ما بين المتوسط وأكبر قيمة وأقلها.
- بلغ الوسط الحسابي لمعدل الفائدة (25.96)، وبلغت أكبر قيمة لمعدل الفائدة (80)، وأقل قيمة (−19).
- بلغ الوسط الحسابي لسعر الصرف (1.68)، وبلغت أكبر قيمة لسعر الصرف (6)، وأقل قيمة (0).
- بلغ الوسط الحسابي للعرض النقدي (151.74)، وبلغت أكبر قيمة للعرض النقدي (3281)، وأقل قيمة (4)، مم يدل على انخفاض معدل العرض النقدي بشكل واضح ما بين المتوسط وأكبر قيمة وأقلها.
- بلغ الوسط الحسابي لمعدل النمو الاقتصادي (3.41)، وبلغت أكبر قيمة لمعدل النمو الاقتصادي (11)، وأقل قيمة (−6)، مم يدل على انخفاض معدل التضخم بشكل واضح ما بين المتوسط وأكبر قيمة وأقلها.

اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى:

لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط معدل النمو الاقتصادي في تركيا والبرازيل تعزى إلى تطبيق سياسة استهداف التضخم

تم إجراء اختبار Independent Samples T-Test لقياس الفرق المعنوي بين متوسط عينتين مستقلتين(Independent Samples) . وذلك لاختبار الفروق بين متوسط معدل النمو الاقتصادي في تركيا والبرازيل.

الجدول رقم (4) الإحصاءات الوصفية لمعدل النمو الاقتصادي في البلدان المدروسة

Group Statistics					
	البلد	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
لمعدل النمو الاقتصادي	تركيا	30	4.60	4.561	0.833
	البرازيل	30	2.22	2.742	0.501

المصدر: إعداد الباحثة

يبين الجدول أعلاه الإحصاءات الوصفية لمعدل النمو الاقتصادي في تركيا والبرازيل حيث بلغ الوسط الحسابي لمعدل النمو الاقتصادي في تركيا 4.60 بينما الوسط الحسابي لمعدل النمو الاقتصادي في البرازيل 2.22 وبالتالي يوجد فروق لصالح الوسط الحسابي الأكبر وهي معدل النمو الاقتصادي في تركيا.

الجدول رقم (5) اختبار فروق معدل النمو الاقتصادي في البلدان المدروسة

Independent Samples Test									
		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means					
		F	Sig.	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confid Interval Differ
									Lower
النمو	Equal variances assumed	5.962	0.018	2.447	58	0.017	2.377	0.972	0.432
	Equal variances not assumed			2.447	47.542	0.018	2.377	0.972	0.423

المصدر: إعداد الباحثة

أظهرت نتائج اختبار Independent Samples Test اختبار ت لعينتين مستقلتين (تركيا) و(البرازيل) أن مستوى دلالة اختبار ليفين للتجانس يساوي (0.018) وهي أصغر من (5%) مما يدل على أن التباين بين البيانات غير متساوٍ Equal variances not assumed، كما أظهرت النتائج أن قيمة مستوى الدلالة جاء أصغر من 5% وبالتالي يوجد فروق ذات دلالة معنوية لصالح الوسط الحسابي الأكبر وهي تجربة تركيا في استهداف التضخم.

وبالتالي يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط معدل النمو الاقتصادي في تركيا والبرازيل تعزى إلى تطبيق سياسة استهداف التضخم، حيث نجحت سياسة تركيا في استهداف التضخم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي فيها خلال الفترة المدروسة.

الفرضية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمساهمة سياسة استهداف التضخم في تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان المدروسة خلال الفترة المدروسة. وبغرض اختبار الفرضية تم إجراء اختبار الانحدار الخطي المتعدد لاختبار أثر أدوات سياسة استهداف التضخم

(معدل التضخم، معدل الفائدة، العرض النقدي، سعر الصرف) كمتغير مستقل في المتغير التابع النمو الاقتصادي

الجدول رقم (6) الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين أدوات سياسة استهداف التضخم والنمو الاقتصادي

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
3.871	0.024	0.091	0.301[a]	1

المصدر: إعداد الباحثة

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R تساوي (0.301)، وهو ما يبين وجود ارتباط متوسط ما بين أدوات سياسة استهداف التضخم وأن معامل التحديد هو (0.024)، أي إن أدوات سياسة استهداف التضخم تفسر (2.4%)، من النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (7) الدلالة الإحصائية لاختبار القوة التفسيرية لتباين نموذج الدراسة

ANOVA[a]						
Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	Model	
0.026[b]	12.370	20.520	4	82.082	Regression	1
		14.982	55	824.015	Residual	
			59	906.097	Total	

المصدر: إعداد الباحثة

يبين الجدول أعلاه تحليل التباين الذي يمكن من خلاله معرفة الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائية F، وهي (12.370)، ومعنوية الدلالة الحسابية (sig= 0.026)، مما يؤكد الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، أي النموذج بشكل عام معنوي.

الجدول رقم (8) الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر أدوات سياسة استهداف التضخم في النمو الاقتصادي

Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
0.000	5.054		1.047	5.291	الثابت	
0.024	1.153-	0.217-	0.001	0.002-	معدل التضخم	
0.150	1.461-	0.198-	0.025	0.037-	سعر الصرف	
0.272	1.109-	0.155-	0.425	0.471-	معدل الفائدة	
0.589	0.544	0.102	0.001	0.001	نمو المعروض النقدي	

المصدر: إعداد الباحثة

يشير الجدول أعلاه إلى أن (أدوات سياسة استهداف التضخم) هي غير دالة إحصائياً وفق الدلالة الإحصائية، التي جاءت أكبر من (5%)، باستثناء متغير معدل التضخم وبالتالي يتم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة حيث **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمساهمة سياسة استهداف التضخم في تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان المدروسة خلال الفترة المدروسة.**

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

النتائج المستفادة من تجارب الدول الأخرى

أفرزت نتائج دراسة تجربتي كل من تركيا والبرازيل ما يلي:

- يمكن الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في استهداف التضخم في سوريا وتحقيق النمو الاقتصادي فيها، من خلال معرفة واقع تطبيق سياسة استهداف التضخم في البلدان المدروسة والخطوات المتبعة فيها لاستيفاء المتطلبات الأساسية لسياسة استهداف التضخم وآلية السياسة النقدية في ظل تطبيق سياسة استهداف التضخم فيها.

- نجحت الدول الأخرى في تبني سياسة استهداف التضخم، عبر تلبية متطلبات تطبيق هذه السياسة إذ فشلت في بادئ الأمر بسبب التحديات الداخلية والخارجية التي واجهتها ولكنها تمكنت فيما بعد من تطبيقها بنجاح.
- إن التوجه نحو تطبيق سياسة استهداف التضخم يتطلب توافر متطلبات تطبيقها من توافر الشروط الاقتصادية والعامة والأولية لتطبيق هذه السياسة، كما يتطلب وجود أسواق نقدية ومالية وأدوات متطورة للسياسة النقدية وهو ما لايتوفر في الاقتصاد السوري.
- إن تعويم سعر الصرف قد أثبت نجاح في الدول الأخرى وهو ما لا يتوفر في الاقتصاد السوري نظراً لعدم توفر البيئة الاقتصادية المواتية له.

من خلال التعمق في تجارب الدول الأخرى ودراسة بيانات وأرقام الاقتصاد السوري وجدت الباحثة النقاط الآتية:

- ✓ يفتقر مصرف سورية المركزي إلى الاستقلالية اللازمة لتطبيق استهداف التضخم على الرغم من المحاولات المبذولة لمنح المركزي هذه الاستقلالية إلا أن عمل المصرف لا زال مرتبط وبشكل كبير بالسلطة السياسية والمتمثلة بالمرجعية لوزير الاقتصاد في أهم مفاصل عمل المصرف.
- ✓ تفتقر السياسة النقدية في سورية إلى الشفافية والمصداقية وهما سمتان متلازمتان لا يمكن اكتسابهما بسهولة، وإنّما على مراحل من أجل بناء جسر من الثقة بين الجمهور والمستثمرين من جهة والسلطة النقدية من جهة أخرى. وتعاني المنظمات المدنية والبحثية في سورية من مشكلة عدم توافر بيانات كافية عن الاقتصاد السوري وحجب الكثير من البيانات واعتبارها سرية مما يؤثر على شفافية ومصداقية أيّة بيانات تصدر عن السلطات النقدية في سورية.
- ✓ تعدد أسعار الصرف خلال سنوات الأزمة والمضاربة على سعر صرف الليرة السورية كان ولا يزال يشكل عائقاً اقتصادياً، ولكن التوجه نحو توحيد سعر الصرف (اقتراب سعر الصرف الرسمي من سعر صرف السوق السوداء) يمكن أن يترك آثاراً

اقتصادية ايجابية وخصوصاً من ناحية الوصول إلى معدلات تضخم مستهدفة مقبولة.

نتائج اختبار الفرضيات

- يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط معدل النمو الاقتصادي في تركيا والبرازيل تعزى إلى تطبيق سياسة استهداف التضخم، حيث نجحت سياسة تركيا في استهداف التضخم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي فيها خلال الفترة المدروسة.

- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمساهمة سياسة استهداف التضخم بأدواتها المتمثلة بـ (معدل الفائدة، العرض النقدي، سعر الصرف) في تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان المدروسة خلال الفترة المدروسة، حيث أن هناك عوامل أخرى كان لها أثراً قوياً في تراجع معدلات النمو الاقتصادي في البلدان المدروسة أبرزها حدوث الأزمة المالية العالمية، وتراجع قطاع التجارة الخارجية والتصدير. بينما تبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم في تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان المدروسة وأن تطبيق سياسة استهداف التضخم ساهمت في تخفيف حدة الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي فيها.

ثانياً: التوصيات

وفي ضوء النتائج السابقة فإن الباحثة توصي بما يلي:

- لتبني سياسة استهداف التضخم ينبغي توافر مجموعة من المتطلبات أهمها: وجود استقرار في الاقتصاد الكلي وفي القطاع المالي بالقدر الكافي، إضافة إلى عدم ارتفاع نسبة المديونية الخارجية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، عدم وجود هيمنة للسياسة المالية على حساب السياسة النقدية أو العكس، ضرورة استقلالية المصرف المركزي وتفويضه بتحقيق ثبات الأسعار، إضافة إلى توافر بيانات دقيقة ربع سنوية عن الناتج المحلي الإجمالي وهو الذي لا يتوفر في سورية وهو ما يجب أخذه بعين الاعتبار.
- ضرورة تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية والتي تقوم بإجراء اصلاحات على الصعيد الاقتصادي قبل البدء في تطبيق سياسة استهداف التضخم ومعالجة أسباب ظاهرة التضخم.
- الاستفادة من تجارب الأسواق المتقدمة والناشئة والوقوف على مواطن القوة التي ساعدت في تحقيق نجاحها ووصولها إلى الهدف المحدد ومواطن الضعف التي عرقلت سير عملية الاستهداف وتسببت بحصول انحرافات خطيرة عن المعدل المستهدف.
- لا بد أن تطمح الدولة لتكوين رؤية واضحة وإرادة سياسية قوية تستهدف برنامجاً عملياً يؤدي إلى استهداف التضخم وتحقيق الأهداف المنشودة.
- وضع خطة اقتصادية متكاملة لرسم مسارات النمو الاقتصادي الممكنة في سورية للفترة القريبة والمتوسطة المقبلة مع أخذ مختلف السيناريوهات المحتملة بعين الاعتبار
- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى المطبقة لسياسة استهداف التضخم والوقوف على مواطن القوة التي ساعدت في تحقيق نجاحها ووصولها إلى الهدف المحدد ومواطن الضعف التي عرقلت سير عملية الاستهداف وتسببت بحصول انحرافات خطيرة عن المعدل المستهدف.

- إصلاح انظمة مصرف سورية المركزي كجزء من جهود الإصلاح وتقييم موقف السياسة النقدية وإمكانياتها لواضعي السياسات، ومقارنة السياسات البديلة وتقييم المخاطر، وعلى راسمي السياسة النقدية في سورية انتهاج سياسة نقدية رشيدة تأخذ بالاعتبار العلاقة الطويلة والقصيرة الأجل بين السياسة النقدية ومعدل التضخم.

المراجع

المراجع العربية

- ادريس، يوسف عثمان (2018) ادريس، يوسف عثمان (2018) *نظام استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية المتطلبات وتجارب التطبيق*، إدارة البحوث والإحصاء ببنك السودان المركزي، **مجلة المصرفي**، العدد التاسع والأربعون، السودان.
- بوشرمة، عبد الحميد، وبوعاملي، ياسين (2013) *سياسة استهداف التضخم- دراسة تجارب بعض البلدان-* **ملتقى وطني حول سياسة استهداف التضخم دراسة تجارب دولية**، جامعة جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- بشيشي، وليد (2015) *متطلبات تطبيق استراتيجية استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية في الجزائر*، جامعة 8 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- بندر، رجاء عزيز (2015) استهداف التضخم دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، **المديرية العامة للإحصاء والأبحاث**، العراق.
- بن عدة، محمد (2017) *واقع سياسة استهداف التضخم في الجزائر للفترة (2001-2014) ومتطلبات تفعيلها بالاعتماد على التجربة التركية*، **مجلة الاقتصاد والمالية**، المجلد 3، العدد 1، الجزائر.
- جلال الدين، لبنى أحمد، (2017) السياسة النقدية واستهداف التضخم في مصر خلال الفترة من 2000 حتى 2015، جامعة الاسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، مصر.
- جباري، شوقي، والعوادي، حمزة (2014) *سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجارب البرازيل وتشيلي، وتركيا*، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- حواس، أمين (2016) محاضرات في النمو الاقتصادي، جامعة ابن خلدون تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

- زريقات، زياد محمد (2015) تأثير تطوير النظام المالي على النمو الاقتصادي في الأردن (1980–2009) المجلة العربية للإدارة، المجلد 35، العدد الاول، الأردن.
- عينو، فلة شايب (2015) *مساهمة سياسة استهداف التضخم في تحقيق الاستقرار العام للأسعار– تجارب دولية مختارة*، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر
- عبد الرزاق، نذير، وعبد الصمد، سعودي، وحيزية، هادف (2019) *دور السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر (2006/2018)*، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- قطماوي، بانا (2016) أثر أدوات السياسة النقدية الكمية على الائتمان المصرفي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوري، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية.
- كبداني، سيدي أحمد (2013) أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية– دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- الموسوي، صفاء عبد الجبار، ونجم الدين، عدنان كريم، وحسين، آلاء نوري (2018) *قياس وتقييم سياسة استهداف التضخم في أسواق مختارة*، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، المجلد الثالث، العدد العاشر، العراق.
- محمد، قريشي، ومصطفى، نعيمي (2017) أثر التعليم على النمو الاقتصادي دراسة قياسية، رسالة ماجستير، جامعة د.الطاهر مولاي سعيدة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- مسعودة، علو، ومرزوق، يوسف (2016) *أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم– دراسة قياسية لحالة الجزائر*، رسالة ماجستير، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- وجدي، جميلة (2016) *السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990–2014*، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

- مصرف سورية المركزي، تقرير التضخم كانون الثاني 2011، مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة، 2011.

المراجع الأجنبية

- Charles Bean (2003) *Inflation Targeting: The UK Experience, the German* **Economic Association**, Zurich
- Dotsey, Michael (2006) *A Review of Inflation Targeting in Developed Countries*,Q3, **Business Review**
- Eroglua, Çınarb, Erogluc (2017) *An evaluation of the effectiveness of an inflation targeting strategy in Turkey*, **Economic Research**, VO L. 30
- Fisher, P. (2019). "*Why do most central banks target inflation*?", The University of Warwick, May.
- Gokal, Hanif, (2004) *Relationship Between Inflation and Economic Growth,* **Working Paper , Economics Department**, Suva, Fiji.